## الجيش الثاني المصري ينتظر ساعة الصفر للخطة «فتح 2» لتطهير سيناء..

# وحدات «الخفاش الطائر» لسلاح المظلات تغير على أوكار المسلحين بالشيخ زويد ورفح

■ القاهرة / متابعات :

ذكرت الأنباء أن القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية بصدد اعتماد ساعة الصفر الخاصة بالعملية الأمنية في شمال سيناء خلال الأيام المقبلة، والتي استقرت على تسميتها بالعملية «فتح 2» لمكافحة البؤر الإجرامية وأوكار الإرهاب والتطرف، للعناصر الجهادية التكفيرية، من خلال عدد من المحاور الإستراتيجية، لضمان استقرار الأوضاع على أرض الفيروز وإحداث نقلة تنموية كبيرة داخل المجتمع السيناوي.

وقالت مصادر« إن العملية الأمنية بسيناء «فتح 2» تقوم على التنسيق الكامل بين عناصر القوات المسلحة والشرطة المدنية في شمال سيناء، إلى جانب العناصر التي سيتم الدفع بها من خلال وزارة الداخلية، كالعناصر والأطقم القتالية للعمليات الخاصة ومكافحة الشغب، وقوات الأمن المركزي، مع عناصر الجيش الثاني الميداني بقيادة اللواء أركان حرب أحمد وصفي، وعناصر قوات حرس الحدود، والوحدات الخاصة «الصاعقة والمظلات» والأفرع الرئيسية للقوات المسلحة، وتحديدا القوات الجوية والبحرية، اللتاين تقدمان مهام الرصد والمراقبة بحرا وجوا لأي عناصر مسلحة، إلى جانب الهيئة الهندسية للجيش، التي تتولى العملية الفنية لهدم أنفاق التهريب على خط الحدود الدولية بين مصر وقطاع غزة.

وأوضحت المصادر أنه سيتم إعادة انتشار وتوزيع القوات المشاركة في العملية «فتح 2» خلال الأيام المقبلة، بعد انتهاء مرحلة التخطيط والتجهيز، استعدادا للتنفيذ خلال الأيام المقبلة، بعد الحصول على موافقة هيئة عمليات القوات المسلحة برئاسة اللواء أركان حرب محسن الشاذلى، الذى سيعطى التوجيه التكتيكي النهائي لسير القوات وتوقيتات التنفيذ، والأهداف المرجوة بعد العملية، وأساليب السيطرة الأمنية،

وسيناريوهات التعامل مع الأزمة، وإمكانية فرض حالة الطوارئ أو حظر التجوال في شمال سيناء.

وأشارت المصادر إلى أن الأيام الماضية شهدت اجتماعات بين قيادات عسكرية وأمنية في محافظة شمال سيناء من أجل الاتفاق على استعادة دور الأمن الوطني بسيناء مرة أخرى كما كان عليه قبل ثورة يناير 2011، وإحالة كافة الملفات التي تخص المجموعات الجهادية والتكفيرية المسلحة، إليه للتحري والبحث عنها، وتاريخها وسوابقها الجنائية، بدلا من إسناد ذلك الملف إلى الأمن الحربي والمخابرات العامة، وتوسيع دائرة التعاون لتشمل تقارير يومية، عن نشاط المجموعات الجهادية بسيناء وتحركاتها، وكمية الأسلحة والذخائر الموجودة بحوزتها، ومدى ما وصلت إليه من تدريب في التعامل مع الأهداف.

وبينّت المصادر أن الدور الأكبر في العملية «فتح 2» لن يكون للآليات العسكرية أو المجنزرات والمركبات الثقيلة، وإنما سيكون للعناصر خفيفة الحركة، داخل الوحدات الخاصة للقوات المسلحة «الصاعقة والمظلات» وتحديدا سيتم الاعتماد بشكل كبير على المظلات لتنفيذ عمليات إبرار ليلى على بؤر إجرامية ومناطق وعرة في أقصى الشمال ومداهمة الأوكار الموجودة بزراعات الموالح والزيتون التى تقع في الشيخ زويد ورفح، وتصفية أي عنصر متطرف، يهاجم القوات المنفذة للهجوم.

ورجحت المصادر أن يتم الاستعانة بوحدة «الخفاش الطائر» الموجودة داخل قوات المظلات، التى تتلخص مهامها في عمليات الإنزال من طائرات النقل العسكري والمروحيات والإغارة على بؤر وأوكار إرهابية، بالإضافة إلى عمليات الاقتحام الجوي للمنشآت المعادية وتأمينها وتطهيرها والسيطرة عليها، مؤكدين أن وحدة الخفاش الطائر تتميز بالقدرة على التسلل من ارتفاعات منخفضة وشديدة الانخفاض، بالتعاون مع مدفعية المظلات المسلحة بالمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات ومدافع الهاون بأعيرة مختلفة، ذات الكثافة النيرانية العالية وخفة الوزن وسهولة الحركة.

وأضافت المصادر أنه سيتم الاستعانة أيضا بعناصر من الوحدات القتالية «777 » و«999»، بدلا من الملاحقات الأمنية والمطاردات التقليدية، التي تقوم بها عناصر المشاة، وكان يعتمد عليها بشكل أساسي في عمليات التطهير لسيناء، ولم تنجح بالقدر المرجو منها، خلال الفترة الماضية.

وكشفت المصادر أن الوحدات القتالية التي سيتم الدفع بها خلال الأيام المقبلة إلى سيناء متخصصة في مهام قتالية شديدة الخطورة والعنف على الجبهة وخلف خطوط العدو، وهناك وتتمتع عملياتها بدرجة كبيرة من السرية، وتعتبر من أقوى واعتى الوحدات الخاصة في الجيش المصري وغير معروف عدد أفرادها أو أطقمها القتالية.

وقالت المصادر إنه سيتم الاعتماد على صور بالأقمار الصناعية للبؤر والأوكار الإجرامية، بالتزامن مع بدء عملية التطهير لسيناء، لنقل الصورة الواقعية عن تلك الأوكار والبؤر أولا بأول لتحقيق الدقة في إصابة الأهداف وتحديد أفضل الطرق للتعامل معها، وذلك من خلال الشراكة مع العديد من الدول، التي تتعاون مصر معها عسكريا، من أجل القضاء على بؤر الإرهاب في سيناء، إلى جانب رصد الأنفاق الموجودة على خط الحدود الدولية مع غزة، ومتابعة أى حركة تدور خلالها، لهدمها والقبض على أي عنصر يتسلل من خلالها، وفق تكنيكات متطورة، تجيد إدارة المهندسين العسكريين التعامل معها.

وأضافت المصادر أن المحور الأخير من العملية «فتح 2» يتمثل في تواجد عناصر من جهاز الاستطلاع، التابع لإدارة المخابرات الحربية، بمثلث الأزمات في سيناء «العريش والشيخ زويد ورفح»، لما لأفرادها من قدرة عالية على التسلل والعمل في ظروف قاسية، ومن المنتظر الدفع بعناصر من تلك القوات إلى داخل أراضي سيناء واتجاه الشمال الشرقي، من أجل تحقيق أفضل أعمال السيطرة على الأوضاع هناك ومواجهة أي مخاطر محتملة، أو أعمال عدائية تقوم بها جماعات مسلحة.

## الاحتقان السياسي والاقتصادي يدفعان إلى اليأس..

# (23) حالة انتحار خلال شهر واحد في تونس.. والخبراء يحذرون

■ تونس / متابعات :

سجلت السلطات الأمنية التونسية 23 حالة انتحار خلال شهر يونيو الماضي، وهو ما اعتبره مراقبون مؤشرا مفزعا يدل عن حالة اليأس التي يعيشها المواطن التونسي وخاصة فئة الشباب.

وكشفت وزارة الداخلية التونسية، في تقريرها الشهري حول الوضع الأمني في البلاد، عن تسجيلها لـ23 حالة انتحار خلال شهر يونيو ، بينها 11 حالة شنق أصحابها أنفسهم و9 حالات بإضرام النار في الجسد، وحالتان بتناول مواد سامّة أو أدوية.

كما سجلت الوزارة في تقريرها، 3776 قضية سرقة و3652 قضية عنف و339 قضية مخدرات، كما رصدت 1001 حركة احتجاجية بكامل ولايات الجمهورية، منها 194 إضرابا عن العمل و44 حالة غلق طريق و32 حالة تعطيل لحرية الشغل و24 حالة قطع كهرباء أو ماء و10 حالات اقتحام لمقرات العمل و15 حالة حجز وسائل نقل.

مؤشرات أمنية وصفها مراقبون بالمفزعة، وتدل على حالة احتقان اجتماعي واقتصادي وسياسي بالدرجة الأولى، فارتفاع حالات الانتحار والسرقة والعنف يدل على اليأس المستشري في فئات المجتمع التونسي، وخاصة فئة الشباب، وهي انعكاس لواقع اقتصادي صعب تعيشها البلاد منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية في 14 يناير 2011.

وهو وضع جعل 18 % من الشباب التونسي يرى في عودة الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي إلى الحكم «حلا مناسبا للمشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعيشها البلاد حاليا في ظل حكم حركة النهضة الإسلامية وحلفائها»، بحسب دراسة قام بها المرصد الوطني للشباب، وهو مؤسسة حكومية تابعة لوزارة الشباب والرياضة التونسية، بالتعاون مع منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية بتونس، وأشارت الدراسة إلى أن «30 % من الشباب التونسي يقترحون تنظيم انتخابات مبكرة، كحل لتجاوز الأزمة الخانقة التي تعيشها البلاد».

وذكرت وزارة الداخلية التونسية في تقريرها الشهري إلى ارتفاع في رصد قضايا تعاطي وترويج المخدرات وخاصة لدى الأحداث وغير الراشدين، حيث كشف تقرير حكومي صدر أواخر يونيو الماضي، عن أن «50 بالمائة من تلاميذ المؤسسات التربوية بتونس جربوا مادة مخدرة بما في ذلك التدخين والكحول».

ويرى الباحث في علم الاجتماع رمزي الزايري، أن «الحالة الاقتصادية التي تعيشها البلاد منذ سنتين والتي تعمقت خلال السنة الأخيرة أثرت سلبا على الوضع الاجتماعي والعلاقات بين الأفراد، وهو ما انعكس على الوضع النفسي للتونسيين، خاصة أصحاب البنية النفسية الهشة كالشباب والمراهقين وكبار السن».

ويضيف الزايري «تنتشر حالات الانتحار والجريمة المنظمة دائما في المجتمعات التي تعيش أوضاعا اقتصادية صعبة أو تلك التي يتعمق فيها الاختلال الطبقي بين فئات المجتمع كما تنتشر مثل هذه الحالات في مجتمعات الوفرة كفعل عبثي يعبر عن فقدان الأمل والهدف من الحياة، فالمؤشرات الأخيرة في تونس ليست بالخطيرة في الوقت الراهن غير أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إذا استمرت على هذا الحال فقد يتعمق الشرخ النفسي والاجتماعي».

كما دفعت حالة اليأس التي تعيشها الفئات الشبابية التونسية إلى تأسيس حركة تمرد التونسية أواخر يونيو الماضي، والتي طرحت على نفسها مهمة إسقاط النظام القائم في البلاد، على حد تعبيرها.

■ شباب تونسيون غاضبون من الأوضاع المتردية

## حول العالم

### دعوى قضائية ضد «الأمن القومي» الأميركي

■ واشنطن / وكالات :

تقدمت 19 منظمة حقوقية أميركية بدعوى قضائية ضد وكالة الأمن القومي الأميركي على خلفية برنامجها التجسسي الهادف لجمع بيانات الاتصالات الهاتفية والبريد الإلكتروني الذي كشف تفاصيله المستشار السابق في الوكالة إدوارد سنودن. واتهمت الوكالة بانتهاك حقوقها الدستورية وحرية التعبير، في حين ينتظر الأوروبيون أجوبة واشنطن بهذا الخصوص.

وقالت محامية منظمة «إلكترونيك فرونتير فاونديشن» غير الحكومية التي قامت برفع الدعوى إن خوف البعض من انكشاف النقاشات السياسية حول مسائل ملتهبة يمكن أن يثني الناس عن المشاركة في هذه النقاشات، مضيفة أن المحكمة الدستورية تعتبر لوائح أعضاء الجمعيات متمتعة بحماية قوية بموجب التعديل الأول للدستور الذي يكفل حرية التعبير.

وتتهم المنظمة -التي تعنى بالدفاع عن حقوق مستخدمي الإنترنت- السلطات الأميركية بمراقبة أنشطة هذه الجمعيات والمنظمات وتحديد هويات المنتسبين إليها، عبر عملية ممنهجة لجمع بيانات كل الاتصالات التي تتم عبر الولايات المتحدة الأميركية تشمل رقم المتصل ومدة الاتصال، لكن وكالة الأمن القومي تؤكد أن البيانات المجمعة لا يتم استغلالها إلا في حالة الاشتباه في علاقتها بنشاط «إرهابي» كما أن مضمون المكالمات لا يُستمع إليه دون إجراءات قضائية.

وتنوب المنظمة المعروفة بـ «إي أف أف» عن منظمات وجمعيات مختلفة بينها كنيسة معمدانية في لوس أنجلوس ومنظمة للدفاع عن حقوق مالكي الأسلحة ومنظمة غرينبيس ومنظمة هيومن رايتس ووتش، وتحاول عبر دعواها الضغط على إدارة أوباما للكشف عن برامج التجسس والتنصت التي تحدث عنها سنودن.

وتجاوز الجدل المثار حول برنامج التجسس الأميركي المعروف بـ «بريزم» النقاش الداخلي الأميركي، ليصبح نقاشا دوليا، بسبب الكشف عن قيام الولايات المتحدة باعتراض اتصالات في دول أوروبية.

واعتبر المفوض الأوروبي ميشال بارنييه في واشنطن أن كشف المعلومات حول برنامج تجسس أميركي يطرح قضية «الثقة المتبادلة بين الحلفاء».

وأكد رغبة الأوروبيين في معرفة الحقيقة والحصول على أجوبة واضحة ومحددة حول قضية التجسس على المؤسسات والمواطنين.

ورغم رفض بارنييه توضيح ما إذا كانت هذه القضية ستؤثر في المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حول اتفاق للتبادل الحر، التي بدأت في الثامن من يوليو في واشنطن، فإنه اشترط «وقف بعض الأساليب» وتلقي «أجوبة فعلية» من أجل إنجاح اتفاقية التبادل الحر، مشددا على ضرورة توفر الإمكانات لدى الاتحاد الأوروبي من أجل حماية معلومات مواطنيه.

من جهة أخرى قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اليوم الأربعاء إن الروابط الثنائية مع الولايات المتحدة أكثر أهمية من «أنشطة أجهزة المخابرات» في إشارة إلى قضية سنودن، مستبعدا أن يؤثر ذلك على قمة أميركية روسية من المقرر عقدها في سبتمبر في موسكو.

وتسعى واشنطن إلى تسلم سنودن العالق في مطار بموسكو منذ 23 يونيو بعد أن حاول التوجه من هونغ كونغ إلى أميركا اللاتينية عبر روسيا، لكن الولايات المتحدة ألغت جوازات سفره فعلق في مطار شيريميتيفو بموسكو.

### الإعدام لزعيم الجماعة الإسلامية في بنغلاديش

■ دكا / وكالات :

قضت محكمة في بنغلاديش أمس الأربعاء بالإعدام على الأمين العام لحزب الجماعة الإسلامية علي إحسان محمد مجاهد بعد إدانته بخمس تهم بينها الإبادة الجماعية والقتل والتعذيب خلال حرب استقلال بنغلاديش عن باكستان عام 1971.

ونقل موقع «بنغلاديش نيوز 24» عن رئيس المحكمة القاضي عبيد الحسن، الذي نطق بالحكم، وصفه لمجاهد بـ «القائد السفاح الذي تآمر وخطف وعذب وقتل».

وأدانت المحكمة مجاهد بخمس تهم من بين سبع وجهت له، وأدين بإبادة المثقفين، والتورط في أعمال قتل وتعذيب مجموعات الهندوس، وحكم عليه بالإعدام، كما حكم عليه بالإعدام لإدانته باختطاف وقتل الصحافي سراج الدين حسين.

وقال القاضي في قاعة المحكمة التي ازدحمت بالمحامين والمراقبين والصحافيين وعائلات الضحايا، إن التثبت من التهم تم دون أي مجال للشك.

وكانت محكمة الجرائم الدولية في بنغلاديش حكمت أمس الاثنين على الأمير السابق لحزب الجماعة الإسلامية غلام عزام بالسجن 90 عاما بتهمة ارتكاب جرائم بحق الإنسانية خلال حرب الاستقلال عن باكستان عام 1971.

وشهدت مناطق في بنغلاديش إضرابا دعت إليه الجماعة، كما نظمت مظاهرات احتجاجية قبيل صدور الحكم.

ولا تجد هذه المحكمة تأييدا من الأمم المتحدة، رغم اسمها الذي يوحي بذلك، كما قالت هيومن رايتس ووتش إن إجراءاتها قاصرة عن المعايير الدولية.

وانتقدت المعارضة هذه المحاكمات باعتبارها ذات دوافع سياسية تهدف إلى تصفية الحسابات القديمة بدلا من تحقيق العدالة.

# الرئيس الإيراني: الأسد سيتجاوز الأزمة



■ الرئيس السوري بشار الأسد

■ طهران / وكالات :

أبدى الرئيس الإيراني المنتخب حسن روحاني ثقته بأن يتمكن الرئيس السوري بشار الأسد من تجاوز الأزمة التي تشهدها بلاده بمساعدة ما وصفها بالقوى الخيرة.

ونقلت وكالة أنباء الطلبة الإيرانية عن روحاني قوله -ردا على رسالة تهنئة بعثها له الأسد بمناسبة انتخابه رئيسا لإيران- إنه واثق بأنه بفضل جهود هذه القوى ستتمكن ما سماها الأمة السورية الكبيرة والمقاومة من تجاوز الوضع الراهن تماما.

وأمل الرئيس الإيراني الذي سيتولى مهامه في 3 أغسطس المقبل خلفا لمحمود أحمدي نجاد في تعاون اقتصادي وسياسي شامل مع دمشق لمواجهة ما وصفها بمؤامرات أعداء المنطقة بمن فيهم إسرائيل.

وتدعو إيران الحليف الإقليمي لدمشق إلى حل سياسي في سوريا، لكن المعارضة السورية تتهمها بتسليح النظام السوري.

وفي رسالة أخرى وجهها إلى الأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصر الله، أكد روحاني أن إيران تدعم الفلسطينيين و«الأمة اللبنانية»،

## كريم عبد السلام

# الأتراك وثورة 30 يونيو

الأتراك مرتبكون ومتوترون ويتصرفون بعيدا عن الأعراف الدولية والدبلوماسية فيما يتعلق بالشأن المصري، فالرعب من امتداد الثورة المصرية إلى «ميدان تقسيم» ومنه إلى سائر المدن التركية، يجعل الثنائي «جول - أردوغان» يرتكبان مزيدا من الأخطاء، ويقدمان على التدخل في الشؤون المصرية بصورة سافرة.

من هذه الأخطاء التي ارتكبها الحزب الحاكم في تركيا، التوجيه للادعاء العام لقبول نظر دعوى قضائية ضد الجيش المصري، بدعوى أنه انقلب على الشرعية في مصر، وهو ما يثير التساؤل عما كان يمثله مرسي المعزول بالنسبة لتركيا، وما إذا كانت «أستاذية العالم» الحلم الإخواني بإعادة إنتاج الخلافة الإسلامية قد تحول مع الأتراك إلى إعادة إنتاج الإمبراطورية العثمانية الغابرة، من خلال فرض الهيمنة على مصر ودول الربيع العربي.

ومن هذه الأخطاء أيضا، حملة العلاقات العامة التي يديرها حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، لتشويه الثورة المصرية في 30 يونيو، والطعن على استجابة الجيش المصري العظيم لإرادة الشعب، فاتصالات أردوغان وجول مع قادة الدول الإسلامية والغربية لا تنقطع، سعيا لتثبيت استجابة القوات المسلحة لإرادة شعب مصر في خانة الانقلاب العسكري، ووصل الأمر بالسيد أردوغان أن يرسل مجموعة من عناصره الأمنية إلى القاهرة بزعم أنهم ينتمون إلى منظمات حقوقية للدفاع عن أعضاء تنظيم الإخوان المتهمين بارتكاب جرائم التخابر مع عناصر أجنبية، والتحريض على قتل المتظاهرين، بل ووصل الأمر بعناصر أردوغان إلى التقدم بطلب للنائب العام، للكشف عن مكان التحفظ على المعزول، بدعوى الاطمئنان على سلامته وعدم تعرضه للتعذيب.

ليس غريبا بعد ذلك أن تحتضن أنقرة التنظيم الدولي للإخوان، وغرفة عملياته المركزية التي تصدر منها الأوامر والتكليفات للعميان من قادة التنظيم في مصر، وأعضاء الجماعات الإرهابية الموالية له، لارتكاب مزيد من الجرائم واستهداف عناصر الجيش والشرطة، ومحاولة تعطيل المصالح الحكومية، أملا في إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، رغما عن إرادة الشعب.. ولهؤلاء وحلفائهم الأتراك نقول: «عقل يوك».

## الحكومة المصرية الجديدة عززت نفوذ الشعب

رأت صحيفة (فايننشال تايمز) البريطانية إن تعيين الفريق أول «عبدالفتاح السيسي»، القائد العام للقوات المسلحة، في منصب نائب رئيس الوزراء، من شأنه أن يعزز ويزيد نفوذ الجيش في مصر الذي استجاب لمطالب الملايين من المصريين بإطاحة المعزول مرسي.

وقالت الصحيفة إن الحكومة المؤقتة أدت اليمين الدستورية الثلاثاء لتدعيم سلطتها على مؤسسات الدولة في أعقاب الإطاحة بالمعزول «محمد مرسي» في وقت سابق من هذا الشهر.

وأظهر التليفزيون الرسمي واحدًا تلو الآخر، وأدى الوزراء اليمين أمام الرئيس المؤقت «عدلي منصور»، وكان رئيس القوات المسلحة واقفًا في الخلف.

## ما يحدث بمصر جرس إنذار لأردوغان

حذرت صحيفة (جارديان) البريطانية من أن ما تشهده مصر وإسقاط الرئيس المعزول «محمد مرسي»، يعد جرس إنذار لتركيا ورئيس وزرائها «رجب طيب أردوغان» الذي يجب عليه الإنصات والاستماع والتأمل جيدًا.

واستهلت الصحيفة مقالها تحت عنوان «الإنقلاب المصري تحذير لتركيا.. ولكن هل سيستمع أردوغان؟!، قائلة: مثل جماعة الإخوان المسلمين، زادت مشاعر الكراهية والنفور ضد حزب العدالة والتنمية التابع لأردوغان، بينما حزب النهضة في تونس يبين الطريق إلى الأمام بالنسبة للإسلاميين الديمقراطيين.

وقالت الصحيفة إن الإنقلاب الذي شهدته مصر لم يكن مجرد صدمة كبيرة لمحمد مرسي فقط، ولكن أيضا لأكثر حزب إسلامي نجاحًا في منطقة الشرق الأوسط حزب «العدالة والتنمية» في تركيا، وهو ما أصاب أردوغان بنوع من القلق وقطع إجازته وعقد اجتماع أزمة من كبار الوزراء وأدان الإنقلاب بشدة ووصفه بأنه قاتل للديمقراطية.

وتساءلت الصحيفة قائلة : «لماذا كان الإنقلاب المصري محل اهتمام كبير لحزب العدالة والتنمية وأردوغان؟؟!».

ورأت الصحيفة أن هناك مشكلة واحدة هي أن الإنقلاب المصري كان مصدراً لإزعاج حزب العدالة والتنمية التركي الذي أراد أن يصدر سياسته الإسلامية في جميع أنحاء الشرق الأوسط الديمقراطية الشعبية.

وختمت الصحيفة قائلة: «رفض الآراء المعارضة وتوصيف الصراع على أنه صراع عقدي بين الإسلام والعلمانية دفع مصر إلى عودة النظام القديم وقد يؤدي إلى نفس الأمر في تركيا».

## قطع المساعدات عن مصر إجراء قصير النظر

وصفت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية، في أحد مقالات الرأي، الدعوات التى تطالب واشنطن بقطع المساعدات عن مصر عقب الإطاحة بالرئيس «محمد مرسي» بأنه إجراء قصير النظر ويعتبر بمثابة سحب للثقة من مصر وليس فقط في الحكومة المؤقتة.

واعتبر كل من «برنت سكوكروفت»، مستشار الأمن القومي للرئيس «جورج بوش الأب»، و«إريك ميلبى» – مسئول الشئون الاقتصادية في مجلس الأمن القومي – أن مطالب الحد أو إيقاف المساعدات عن مصر، يمنع التفكير فيما هو أهم وهو وضع استراتيجية لدعم استعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي في مصر.

وشدد الدبلوماسيان على أهمية أن تركز دعوة الرئيس «باراك أوباما» على إعادة تقييم المساعدات الأمريكية على الطريقة التى يمكن بها مساعدة مصر، بدلاً من التركيز على ما إذا كان يجب مساعدتها أم لا.

وأضافا قائلين : «في نهاية المطاف، سوف يقوم المصريون بتحديد مصيرهم بأنفسهم، ولكن المساعدة والمشورة الخارجية ستكون مفيدة».

وتابعا: «على الرغم من أن أمريكا لم تعد القائد الأوحد في الحرب الباردة، إلا أنها ستبقى البلد الوحيدة القادرة على تعبئة العمل والجهود الدولية في المسائل المُلحة، بالرغم من الآراء المنقسمة داخل مصر عن الدور الأمريكى».

قال الكاتبان حول دور الجيش المصري: «الإجراءات التى اتخذها الجيش مؤخرًا تختلف عما حدث في 2011: فقد تحرك الجيش، هذه المرة، بعد خروج ما يقرب من ربع سكان مصر الذين يمثلون جميع الأعمار والأطياف السياسية إلى الشوارع مطالبين بالتغيير السياسي».

وعلى الصعيد الاقتصادي، قال الدبلوماسيان: «ينبغي على الولايات المتحدة أن تشجع مصر لاستئناف المحادثات مع صندوق النقد الدولي».

وأضافا: «على الرغم من أننا لم نعد مصدر المساعدات الأكبر لمصر – بعد الدعم الذي قدمته دول الخليج – إلا أن مساهمتنا لا تزال كبيرة، لذلك ينبغي على الإدارة استغلال نفوذها لتشجيع الحكومة المؤقتة والجيش على اعتماد خارطة طريق شفافة للإصلاح السياسي والاقتصادي، وعودة مبكرة إلى حكومة منتخبة ديمقراطيًا».

وتابعا قائلين: «إن مصر ستبقى البلد الأكثر أهمية في العالم العربي بسبب تاريخها وسكانها واقتصادها ومساعدتها على تحقيق أهدافها في هذه المرحلة الحرجة هو في مصلحة أميركا والمجتمع الدولي».

وختاماً قال الكاتبان: «الأزمة المصرية الحالية تقدم فرصًا ضيقة، لذلك يجب على أمريكا أن تعمل بشكل أسرع، فإن اجتماع المعارضة المناهضة لمرسي قد يكون عابر، وعلى أمريكا أن تضاعف التزاماتها».